

(١٥)

اللعب مع الأمريكان..  
يحتاج إلى مواصفات خاصة  
فهل الجنرال درسها جيدا؟

obeikandi.com

يسأل الحفيد الشاب جده: هل هناك وجه تشابه بين الرئيس بوتين وقد جاء من جهاز المخابرات.. وبين الرئيس السيسى ولا يجد الجد إجابة أفضل من الرجوع إلى تصريحات «جوشوا ستاتشر» الخبير فى شئون مصر وأستاذ العلوم السياسية فى جامعة ولاية «كنت» وقد قال فيها إن السيسى لا يسعى إلى منصب رئاسى.. لكن السلطة سوف تأتى إليه عن طريق الشعب وقد ظهر بوتين عام ١٩٩٢م وهيمن على الساحة السياسية فى وقت قياسي وبدهاء وقوة.. والسيسى استمد قوته من الشعب الذى استمع إليه ونزل بالملايين إلى الشوارع يفوضه لكى يحارب الإرهاب ويمتلك زمام الأمور دون أن يضع أنفه فى شئون الحكم.. وقد ضرب الرجل فى أكثر من موضع المثل فى احترام القانون.. وبخصوص المخاوف من أن يسيطر الجيش على الحكم.. فهى مجرد أوهام.. لأن مصر استيقظت وتحول الشعب إلى فاعل أساسى فى المشهد بعد أن كان سلبيا مستسلما.

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية تراقب الوضع فى البلاد بعد ٣٠ يونيو وقالت إن هناك حركة شعبية متسارعة تتجه إلى ترشيح السيسى رئيسا وكان هذا تحديدا فى شهر سبتمبر ٢٠١٣م أى قبل ٧ أشهر من فتح باب الترشح رسميا كان الشعب يحتاج إلى نظام حاكم يوفر له الأمان والانضباط والحاكم ذو الخلفية العسكرية يحقق له ذلك.

قالت الصحيفة فى سياق تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، إنه بحسب مراقبين فإن هذا التطور يشير إلى «رغبة المصريين فى إرساء الاستقرار والنظام وسط الفوضى والعنف والاضطراب الاقتصادى الذى يكتنف مصر منذ أن أجبر المحتجون حسنى مبارك آخر حاكم للبلاد مدعوم من الجيش على التنحى فى عام ٢٠١١م..» أضافت الصحيفة أن مؤيدى «السيسى» أعلنوا أنهم يأملون بأن تجمع حملتهم «كامل جميلك» ٣٠ مليون توقيع لطلبته بالترشح لمنصب الرئيس.

تابعت الصحيفة أن «السيسى» الذى أطاح بمحمد مرسى، فى ١٣ يوليو ٢٠١٣م، قال من خلال متحدث عسكري إنه لا يريد الترشح وكذلك الجيش لا يؤيد ترشح أى لواء، حسب الصحيفة، مشيرة إلى أن الحكومة المؤقتة المدعومة من الجيش تقول إن الانتخابات ستجرى بحلول مطلع عام ٢٠١٤م.

نوّهت الصحيفة إلى أن مؤيدى «السيسى» المتحمسين يقولون إنه لا توجد لديه سوى خيارات قليلة، حيث إنه فى حالة الفوضى التى تعانى منها السياسة فى مصر خلال

فترة ما بعد عزل مرسى، تكون رغبة الشعب، التى يعبر عنها من خلال التوقيعات والاحتجاجات، عادة هى الفائز.

أضافت الصحيفة أن المراقبين يقولون إن نجاح هذه التوقيعات يمكن أن تجبر «السياسى» على ترشيح نفسه، ونقلت عن خالد العدوى، وهو كاتب صحفى وأحد مؤسسى حملة «كامل جميلك»، قوله «إن القرار لا يعود إلى السياسى أو الحكومة، بل إنه قرار الشعب، وتعد الرئاسة فى مصر تكليفا وليس منصبا شرفيا، لذلك إذا لم يشغل المنصب عندما يطلب منه الشعب ذلك فإنه يضع نفسه فى مواجهة مع الشعب»، لكن الصحيفة قالت إنه بالنسبة لكثير من النشطاء المؤيدين للديمقراطية والذين عملوا على الإطاحة بمرسى تعيد شعبية «السياسى» للولاء الذى سمح لجمال عبد الناصر بممارسة الدكتاتورية التى اتسمت بانتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، حسب الصحيفة.

أضافت أنه خلال مطلع أيام قليلة اكتسب ترشيح «السياسى» تأييدا جديدا من مرشحين رئاسيين سابقين احتلوا مراكز متقدمة فى سباق الرئاسة ومنهم وزير الخارجية الأسبق عمرو موسى، وحمدين صباحى، ورئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق، الذى احتل المركز الثانى ثانيا بعد مرسى فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٢م.

واختتمت الصحيفة تقريرها قائلة: «سواء قرر (السياسى) الترشح أو لا فإن الحماس له يؤكد ميل مصر المتجدد لسياسة الرجل القوي».

وردا على هذه التساؤلات شطح الكاتب الدكتور إيمان يحيى بخياله وتصور حوارا يدور على أحد المقاهى.. وكان المصريون وقتها يتحدثون عن الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية وهل الأفضل أن يستمر السياسى وزيرا للدفاع؟.. أم يخوض الانتخابات الرئاسية وهل تقتنع الدوائر السياسية العالمية بأن هذا الرجل الذى يأتى من الجيش سوف يحكم بمنطق مدنى ديمقراطى.. وما هى مواصفات الرئيس المنقذ فى بلد يعانى من الانفلات الأمنى والانهييار الاقتصادى والفوضى من الداخل والخارج.. وقد جاء حوار إيمان مع العبد لله للذى يمثل رأيه والصديق الذى يمثل رأى الآخر: العبد لله: مصر تحتاج إلى رئيس قوى قادر على الحفاظ على الدولة، رئيس قادر على أخذ القرار الصحيح فى الوقت المناسب. أمانا مرحلة انتقالية نبدأها من الصفر ثانية، مرحلة تتطلب الكثير من التغييرات لمواجهة تحديات خطيرة.

صديقى: أتفق معك، ولكن أخشى من أن يعيدنا الرئيس "القوى" إلى خانة الدولة الاستبدادية من جديد!

العبد لله: وكأنك لا تعترف بقيام ثورتين فى أقل من ثلاث سنوات! لن يقبل الشعب أى استبداد تحت أى شعار يا عزيزى! هناك بناء جديد يجب أن نشيده للانتقال إلى مرحلة جديدة.. فى رأى أن الفريق "السيسى" هو الرجل المناسب لتلك المرحلة. أثبتت أحداث ثورة يونيو أنه رجل دولة.

### حديث "المصادقية"!

صديقى: أوافقك على أن السيسى له مميزات وقدرات أكثر مما لغيره، ولكن إذا جاء السيسى رئيسا فسيفقد مصاديقته. لقد قال ألف مرة إنه لن يحكم ولا يطمع فى الحكم! العبد لله: المصادقية لا تأتى بتنفيذ عهود جاءت تحت ضغوط أمريكية! مصادقية "السيسى" جاءت وستجىء من شجاعته وجرأة اتخاذ القرار بالانحياز للشعب أمام إرهاب الإخوان.. لا تنس يا صديقى أن "السيسى" كان يعرف جيدا ومقدا أن من واجه تلك الجماعة لن يسلم من إرهابها.. أرجوك.. تذكر أنه ما من سياسى واجه تلك الجماعة، إلا ونالته محاولة اغتيال! "السيسى" وضع روحه على كفه وأخذ قراره، بينما تخاذل آخرون من العسكريين والمدنيين.. ولعلها لحظة تكشف عن معدن الرجل بامتياز.

صديقى: فى حالة ترشح "السيسى"، ستزداد الضغوط الغربية والأمريكية. نحن فى غنى عن ذلك، ولا نحتاج فى هذا الوقت الصعب إلى مواجهة مع أمريكا والغرب. نحن بحاجة إلى رجل يتصدر الواجهة، ويتقبله أقوياء الخارج!

### الفرصة التاريخية

العبد لله: لا.. لعلها فرصة تاريخية للبدء فى التخلص من التبعية للغرب، والسير فى ركاب الآخرين.. ألا تلاحظ الصحوة الوطنية الشعبية، وبروز اللهجة الوطنية لدى الشعب منذ يونيو الماضى؟ لن ينقذ مصر من الطائفية والارهاب والتخلف سوى استنهاض الوطنية المصرية من جديد. لو أصر الشعب المصرى على اختيار "السيسى"، لكان معنى ذلك اختياره لطريق الاستقلال الوطنى. الشعب سيرفض الضغوط الأمريكية ولن يرضخ لها... ببساطة لأن معنى ذلك هو الرجوع إلى القفص الأمريكى، والإقرار

بنهاية الثورة وفشلها. تذكر يا صديقي أن "السيسي" هو شعار الملموس الذى رفعتة الجماهير أمام الإخوان!

صديقي: ولكن لماذا الإصرار على "السيسي" ..ألا يمكن للرجل أن يبقى وزيرا للدفاع فى مرحلة الرئيس القادم؟! نحن بحاجة إلى "السيسي" كقائد على رأس المؤسسة العسكرية يؤمن مرحلة الانتقال الديمقراطى، ويعيد الجيش إلى احترافيته. ما المانع أن يقوم الجيش بدوره فى الدفاع عن مدينة الدولة وديمقراطيتها لفترة محددة؟!

### احذروا مسخرة التاريخ!

العبد لله: يا صديقى الشاب، أنا رجل عجوز مخضرم. عشت أيام النكسة والهزيمة، وأعرف جيدا خطورة أن ينازع قائد الجيش الرئيس صلاحياته. أنت تشير إلى وضع شبيه بدور الجيش التركى فى الدولة التركية الحديثة، وأنا أتذكر مأساة الدولة المصرية إبان قيادة المشير عبد الحكيم عامر للجيش المصرى. وقتها انفسد الجيش، وكاد عبد الناصر يتحول إلى طرطور. هناك فرق ياعزيزى الشاب بين (دولة المؤسسات) وبين دولة (مراكز القوى). لو بقى السيسى وزيرا للدفاع لأصبح مركزا للقوى شئت أم أبيت! صحيح أنني أفكر فى ترشيح السيسى رئيسا حتى الآن، وفى ضوء مواقفه السياسية المستقبلية سأحدد رأى النهائى. ولكننى سأقف ضده بكل قوة لو استمر وزيرا للدفاع.. التاريخ لا يعيد نفسه إلا فى صورة مسخرة!

صديقي: من الممكن أن يأتى الرئيس من السياسيين، أو من حتى العسكريين المتقاعدين! وفى الحالة الأخيرة سيصبح التناغم موجودا بين الرئيس والمؤسسة العسكرية..ألم تكن تقول إن انتخاب مرسى هو أقصر طريق للانقلاب العسكرى؟! ولعل مصر تحتاج إلى تلك النقلة الانتقالية قبل أن يحكمها رئيس مدنى، ليس له خلفية عسكرية.

العبد لله: أعرف ما تريد الإشارة إليه من طرف خفى! ياعزيزى..لقد خسرت قيادة المجلس العسكرى السابق أى تعاطف جماهيرى..تواطأت مع الإخوان منذ اللحظة الأولى لسقوط مبارك، واشترت الخروج الآمن بتسليم السلطة- تسليم مفتاح- إلى المرشد وصبيه.. لقد تم تعيينهم مستشارين للرئيس وحصلوا على القلادة، ولم يستقل أحد منهم إلا قبل ثورة يونيو بأيام!! لا تصدق تلك الترشيحات، إنما هى بالونات اختبار تفرقع فى الهواء!

## ومرشحون محتملون!

صديقي: يبدو أنك نسيت رجلاً آخر كان على رأس مؤسسة سيادية، وقاوم انحرافات مرسى منذ اللحظة الأولى. هذا الرجل قام الإخوان بالتخلص منه بعد أقل من شهرين من حكم مرسى!

العبد لله: متفق معك، إن تلك المؤسسة كانت الشوكة في حلق الإخوان.. ولكن هل تستطيع تلك الشخصية الوصول إلى الناس؟! فرق كبير يا عزيزي بين رجل يقوم بواجبه الوظيفي والوطني بحماية الأمن القومي للبلاد، وبين رجل آخر اخترق كل الحواجز، وتوجه إلى الشعب وحما إرادته. إنه الفرق بين العسكى والسياسى، اختلاف كبير واضح! صديقي: طوال عمرك أيها المخضرم تتحدث عن الديمقراطية ودولة المؤسسات الحديثة، وهأنت فى أول مفترق طرق تلجأ إلى (حكم العسكر)؟! ألا ترى مخاطر ذلك على الحياة الديمقراطية فى مصر؟! ألا يمكن أن يؤدي اختيار "السياسى" إلى ضعف آخر لأحزاب سياسية ضعيفة فى طور النشأة؟! اختيار "السياسى" قد يمثل نهاية لحلم الدولة الديمقراطية الحديثة فى مصر.

العبد لله: أتفق معك أن اختيار "السياسى" تكتنفه مخاطر، ولكن صياغة دستور يقلص من اختصاص الرئيس لصالح البرلمان ورئيس الوزراء يمثل جزءاً من الحل. أيها الناشر الشاب، تذكر جيداً أن الديمقراطية مفهوم وثقافة وطريق حياة. ليست الديمقراطية فقط آليات صماء تعمل بمعزل عن الظروف المحيطة بها. فى مجتمع يسوده الفقر والجهل، سيأتى صندوق الانتخابات بالفاسد الأحمق رئيساً، لو أننا تعاملنا بالشوكة والسكينة مع واقعنا. صدقنى "السياسى" فرصة تاريخية لاستعادة المسيرة فى طريق التنمية الوطنية المستقلة. ألا تلاحظ أن الرجل قد لمس عصباً خفياً عند الناس البسطاء.. بالله عليك، كيف يمكن أن نترك فرصة كهذه؟! فى مجتمعات متخلفة كمجتمعاتنا، يحتاج الشعب إلى زعامة كاريزمية تطلق طاقاته.. ما الذى يمنع "السياسى" أن ينشئ حزبا سياسيا ويدخل إلى معترك الحياة السياسية؟!.. لقد أضع عبد الناصر تلك الفرصة بعد حرب ٥٦، لو أنه أعاد الحياة الحزبية وكون حزياً لاكتسح الانتخابات وجنب البلاد الشمولية!.. لا بد أن ندرك أنه حتى إن تقوى الأحزاب المدنية، لا وقت لدى الشعوب كى تضعه.. نعم هناك مخاطر، ولكن يمكن تطويقها ومعالجتها. أما (حكم العسكر)، فهو شعار لا علاقة له بالواقع المصرى.

لا ينظر المصريون إلى "عرايى" أو "عبد الناصر" كعسكريين، بل كزعميين من أبنائهم..  
السادات ومبارك كانا مستبدين، ولكن نظر إليهم المصريون فى إطار دولة بوليسية وليس  
كحكام عسكريين!

### خطة "المؤسسة"!

صديقى: أنت كاتب وأستاذ جامعى بعيد عن الواقع، وأنا صحفى تحيطنى مصادر  
المعلومات من كل جانب.. أعرف الأسرار وأغوص فى الأخبار!.. سيجىء "السيسى" رئيساً  
ولكن بعد أن يقضى أحد السياسيين الآخرين المدة الرئاسية القادمة.. هذا هو الاتفاق فى  
"المؤسسة" (establishment).. تلك هى الترتيبات فلا تقلق!

العبد لله: ولا تريدنى أن أقلق! لو صح ذلك، فتلك مصيبة كبرى... (المؤسسة) معناها  
النخبة، وأغلبية النخبة حتى الآن مقلدة.. أليست الديمقراطية تعنى حكم الشعب؟!  
والشعب قال كلمته وسيقولها.. لو أن أحداً غير "السيسى" قد خاطب الشعب لينزل الشوارع  
ويعطيه تفويضا، هل كانت ستنزى تلك الملايين بقضيتها وقضيها! هل تستطيع أن تشير  
لى على سياسى واحد يصلح كرجل دولة فى تلك المرحلة؟! أحدهم انكشف فى أول اختبار  
له كرجل دولة فآثر الانسحاب. وآخرون ممن دخلوا انتخابات الرئاسة السابقة، جاءت  
تصريحات أمين لجنة الانتخابات الرئاسية حاتم بجاتو فى حينها (جريدة الشروق فى ٢٨  
يونيو ٢٠١٢م) ليكشف أن "لديه معلومات واتهامات موثقة لسبعة مرشحين رئاسيين بتلقى  
تمويل من الخارج ولكن البنك المركزى والأجهزة الرقابية الأخرى مقيدة بقوانين تمنعها من  
تتبع بعض التحويلات"! هل ترضى لبلدك رئيسا انكسرت عينه أمام نظام خارجى مؤله  
فى يوم من الأيام؟! أما الباقى فلم (يُلْمَسوا) مع الناس.. صديقى الصحفى الهمام! السياسى  
العُقر هو من يستمع إلى الناس، وهو من يأخذ كلامهم ويحوله إلى شعارات وبرامج سياسية..  
بالمناسبة عندما خلع عبد الناصر بدلته العسكرية، أصبح رئيسا مدنيا. لم يعط المصريون حبا  
لحاكم وزعيم من قبله أو بعده، مثلما أعطوه. فى عهده حدثت خطايا وأخطاء، ولكن اعتبره  
الناس منهم. لم ينظروا إليه كعسكرى، بل إنه واجه قيادة الجيش مواجهة مريرة فى الفترة  
ما بين ١٩٦١ و١٩٦٧م.. واستطاع إزاحة تدخل الجيش فى الحياة السياسية بشكل نهائى  
بعد الهزيمة. كان صراعاً فعلياً بين السلطة المدنية (عبد الناصر) وسلطة العسكريين (عامر).  
صديقى: رائع الحوار معك، والأروع أن تتحقق أحلامك

## احتمالات أخرى

ويطرح الكاتب "عبد الله السناوى" نفس السؤال لكن من زاوية أخرى حيث قال تدفقت الأسئلة- أثناء لقائه مع دبلوماسى أوروبى- حول الرجل القادم فى مصر على محدثيه المصريين: "من يحكم مصر الآن؟" و"إلى أين هى ذاهبة؟" و"من هو رجلها القادم؟"، وبجملة مقتضبة أقرب إلى الجزم السياسى أجب بنفسه على أسئلته: "أعتقد أنه هو"، لم يكن الدبلوماسى الأوروبى، وبلاده مطلعة على الملف المصرى وكواليسه، وهو يسأل ويجيب، مقتنعا أن أحدا غيره يملك مفاتيح السلطة فى مصر، أو يدير ملفاتها الحساسة، وبدا متأكدا أن رجلها القوى هو رئيسها القادم.

الإشارة الدبلوماسية الأوربية فى توقيتها وسياقها انطوت على تهيؤ ما لانتقال الفريق أول "عبد الفتاح السيسى" من "كوبرى القبة" حيث وزارة الدفاع إلى "الاتحادية" حيث رئاسة الجمهورية، حيث يبدو "السيسى" رجل اللحظة المصرية القلقة على مستقبلها، وبرغم أنه لا يتحمل مسئولية تنفيذية فى بنية الدولة تتجاوز مهامه كوزير دفاع، أو أدواره فى حفظ الأمن الداخلى والإشراف على ملفاته، إلا أن السلطة التنفيذية بمعناها الواسع، التى تشمل أجهزة الدولة العسكرية والأمنية والبيروقراطية، تدين له بالولاء وتنظر إليه باعتبارها الرجل القوى فى البلاد والقادم إلى رئاستها.. مع ذلك فإن التوقعات لا تمضى بصورة سلسلة فى سيناريو تتلاحق حلقاته واحدة إثر أخرى إلى نهاياتها الافتراضية، فترشحه تزكية شعبيته لدى قطاعات واسعة فى الرأى العام المصرى وعدم ترشحه تقتضيه اعتبارات أخرى.. فى الترشح مشكلة وفى عدم الترشح مشكلة أخرى أكبر وأفدح.

سؤال السلطة طرح نفسه من جديد بصيغ مختلفة بعد عزل "مرسى" والاصطدام بجماعته، لم تكن خريطة الطريق التى أعلنها فى (٣) يوليو بحضور شيخ الأزهر وبابا الكنيسة المصرية ورموز شبابية وسياسية من بينها حزب "النور" السلفى الحليف الاستراتيجى السابق لجماعة الإخوان المسلمين كافية بذاتها لحسم السؤال، وأفضت التصادمات وأزماتها التى توالى فى الشوارع إلى طرح سؤال الرئاسة مبكرا قبل مواقيتها المنصوص عليها فى نهاية خريطة الطريق بعد استحقاقى الاستفتاء على التعديلات الدستورية والانتخابات النيابية، ولقلق أسبابه فى طلب الأمن والاستقرار واستدعاء ترشيح "عبد الفتاح السيسى" لرئاسة الدولة.

فى البداية أعلن السيسى رفضه للفكرة كلها واستولت عليه فكرة أن يحفظ التاريخ صورته كـ "منقذ لا رئيس"، أو الرجل الذى أنقذ بلاده من احتراب أهلى ودولته من انهيار أمنها القومى، وأعاد تصحيح مسارها من جديد على خطى الدولة الديمقراطية الحديثة ولم يطلب رئاسة يمسك بمقاليدها عبر صناديق اقتراع نزيهة، ثم مانع فى الضغوط التى تزايدت عليه وأعلن رفضه الترشح للرئاسة مرة بعد أخرى بأقوال معلنة من بينها إن "شرف تنفيذ إرادة الشعب أكبر من شرف حكم مصر".

بالحاح السؤال وصلت إجاباته إلى شىء من الضجر: "لن أترشح حتى لو خرجت الملايين إلى الشوارع وسدتها لأسبوع". العبارة منسوبة إليه ومصدرها مطلعة، والمتحدث العسكرى أكد المعنى مرارا وتكرارا، غير أن الأجواء بعدها اختلفت والأبواب المغلقة نذعت من عليها أقفالها وبدأت مواربة لأول مرة أمام فكرة ترشحه الرئاسى بجملته أطلقها فى حوار مع صحيفة "المصرى اليوم": "الله غالب على أمره".

وهنا نقول: هل هى الاستجابة لأمر الوطن؟ أم إعادة للحسابات؟!

